

Distr.
GENERAL

E/ICEF/2000/4 (Part I)
16 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠

٢١ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المديرية التنفيذية

التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

يأخذ هذا التقرير في الاعتبار مقرر المجلس التنفيذي ٦/١٩٩٩ (E/ICEF/1999/7/Rev.1). وقد أعد طبقاً لتصميم مشترك اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتم تحديد القضايا المعالجة في مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويناقش التقرير ما يلي: تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري للسياسات كل ثلاث سنوات؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية؛ والمساعدات الإنسانية ومساعدات الإغاثة المقدمة في حالات الكوارث.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		- أولاً
٣	٧١ - ١	تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات للسياسات
٣	٨ - ١	ألف - الهياكل والآليات
٥	١٦ - ٩	باء - التمويل والموارد
٧	٢٢ - ١٧	جيم - نظام المنسق المقيم
		دال - تنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
٨	٢٨ - ٢٣	هـ - مواهمة البرامج والإجراءات
٩	٣٢ - ٢٩	واو - تعميم مراعاة المنظور الجنساني
١٠	٤٢ - ٣٣	زاي - التوازن بين الجنسين
١٢	٤٧ - ٤٣	حاء - بناء القدرات
١٤	٥٣ - ٤٨	طاء - أماكن العمل والخدمات المشتركة
١٦	٦٥ - ٥٩	ياء - التعاون مع البنك الدولي
١٨	٧١ - ٦٦	كاف - الرصد والتقييم
		- ثانياً
١٩	٨٤ - ٧٢	متابعة المؤتمرات الدولية
٢١	٨٣ - ٨٠	ألف - المشاكل المواجهة والدروس المستفادة
٢٢	٨٤	باء - التوصيات
		- ثالثاً
٢٣	٩٩ - ٨٥	المساعدات الإنسانية ومساعدات الإغاثة المقدمة في حالات الكوارث
٢٦	٩٩	ألف - التوصيات

أولا - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض
الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات

ألف - الهياكل والآليات

١ - على مدى السنوات القليلة الماضية، تلاققت عدة مبادرات لتحسين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وحدد التوجُّه والسياق العامين للتعاون فيما بين صناديق وبرنامج الأمم المتحدة كل من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وآخر استعراض شامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، واقتراحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام. وقادت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بمشاركة كاملة وفعالة من جانب اليونسيف، عملية تطوير آليات لتعزيز التعاون وتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية في الميدان.

٢ - وستقرر النتائج الملموسة المحققة على الصعيد القطري والبرامج المتمسمة بمزيد من الفاعلية والتنفيذ في الوقت المناسب تحت القيادة الشاملة للسلطات الوطنية مدى فاعلية هذه الجهود. وتحقيقا لهذه الغاية، ستشارك اليونسيف مشاركة نشطة في تقييم أثر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على النحو المطلوب في الفقرة ٦٣ من القرار ١٩٢/٥٣.

٣ - ورغم أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد أنشئت باعتبارها هيكلًا لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فإن الوكالات المتخصصة تشارك فيها حاليا بصفة مراقبين. ولما كانت الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز تشكل جزءا لا يتجزأ من فريق الأمم المتحدة القطري، فإن كثيرا من القضايا التي بحثتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أفضت إلى مزيد من المناقشة على نطاق المنظومة، مما أسفر عن إدماجها لاحقا في الهياكل التعاونية لجهاز لجنة التنسيق الإدارية. فالدور الذي تقوم به اللجان التنفيذية حاليا يتجاوز بكثير الدور المتوخى أصلا.

٤ - واتصفت الأعمال المبكرة التي اضطلعت بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالسرعة في إنشاء أفرقة عاملة. ومع مشاركة رؤساء الصناديق والبرامج بنشاط، وعلى ضوء الدعم المقدم من أمانة دائمة، اتخذت المجموعة إجراءات هامة في الوقت المناسب بصدد كثير من القضايا. ومع ترجمة القرارات عمليا واطلاع الميدان بمسؤولية التنفيذ، تكفلت المجموعة بإلغاء الأفرقة العاملة تدريجيا، ما لم يكن هناك سبب منطقي واضح لاستمرارها في العمل. وستعتمد المجموعة إلى الاستعانة أكثر بالأفرقة المخصصة، مع إسناد مسؤولية الرصد والمتابعة إلى فريق الدعم.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٥ - أثرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تأثيرا إيجابيا على منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال ريادتها لعدة مبادرات رئيسية من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأماكن المشتركة ونظام المنسق المقيم. ورغم تعاون جميع وكالات الأمم المتحدة تعاوننا كاملا ونشيطا من خلال جهاز لجنة التنسيق الإدارية وباعتبارها أعضاء في الفريق القطري، فقد كان هناك في البداية إحساس بأن الإجراءات المتخذة من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يمكن أن تستبق القرارات المتخذة على النطاق الأوسع للمنظومة. وبغية القضاء على هذا الاحتمال، تعمل المجموعة حاليا على ضم شركاء خارجيين إلى عملية وضع مبادرات جديدة منذ المراحل المبكرة، وتزويد جهاز لجنة التنسيق الإدارية بكامل هيئته بمعلومات في هذا الصدد.

٦ - وقد أدى هيكل الأفرقة الفرعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز الأفرقة الفرعية بعض الشيء على نطاق المنظومة. وهكذا، تولى الفريق الفرعي المعني بالتدريب والتابع للمجموعة القيادة فيما يتعلق بمسائل التدريب، مما سمح بإلغاء فريق عامل تابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وأسندت رئاسة تطوير وتنفيذ برنامج الأمين العام لتعليم الفتيات ومدته عشر سنوات إلى اليونيسيف التي تباشر العمل من خلال هيكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأفضى ذلك إلى استبعاد الحاجة إلى إنشاء فريق منفصل على نطاق المنظومة للجمع بين الوكالات ذات الصلة.

٧ - ونظرا إلى اضطلاع الممثلين الميدانيين بمسؤولية تنفيذ الآليات والإجراءات التي أقامتها المجموعة الإنمائية، فإن الأمر يستلزم إجراء رصد ومتابعة بصفة منتظمة لكفالة الامتثال المتواصل، وتبادل المعلومات المستمر بشأن الممارسات الجيدة والتطورات الجديدة. وعمدت اليونيسيف، علاوة على إصدار توجيهات تنفيذية منتظمة، إلى إدراج قضايا الإصلاح وقضايا المجموعة الإنمائية على جداول أعمال جميع الاجتماعات الإقليمية. ويتعين إشراك الأفرقة القطرية بصورة مباشرة في تطوير كافة الآليات والإجراءات، لكي تكون التطورات الجديدة ذات طابع عملي وواقعي.

التوصيات

٨ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يحيط علما بالعمل الذي تم إنجازه حتى الآن وأن يشجع الصناديق والبرامج على مواصلة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

(ب) يشجع الصناديق والبرامج على مداومة إطلاع الدول الأعضاء على التطورات الحاصلة المتصلة بالأنشطة التي تضطلع بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) يؤكد من جديد أهمية تقييم أثر آليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على البرامج؛

(د) يؤكد من جديد ضرورة مواصلة التعاون الوثيق بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبقية جهاز لجنة التنسيق الإدارية.

باء - التمويل والموارد

٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، اعتمد المجلس التنفيذي لليونيسيف استراتيجية تعبئة الموارد (المقرر ٨/١٩٩٩، E/ICEF/1999/7/Rev.1) لدعم دور اليونيسيف بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة من أجل الأطفال. وتهدف الاستراتيجية المعتمدة إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى الموارد الأساسية، وزيادة توكيدها وقابلية التنبؤ بها، وترمي في الوقت نفسه إلى تشجيع زيادة تقاسم الأعباء فيما بين الحكومات المانحة. وتقترح الاستراتيجية عقد دورة سنوية لإعلان التبرعات لتيسير تقاسم المسؤولية الحكومية الدولية عن تعبئة الموارد. ومن المقرر أن تعقد الدورة الأولى من هذا النوع أثناء انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠.

١٠ - وتؤلف استراتيجية تعبئة الموارد، إضافة إلى الخطة المتوسطة الأجل وميزانية الدعم لفترة السنتين، والبرامج القطرية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية الموجه صوب تحقيق النتائج، للبنات اللازمة لبناء إطار التمويل المتعدد السنوات. وهذا الإطار، الذي يجري صقله حاليا بالتشاور مع المجلس التنفيذي، يدمج من الناحية المفاهيمية أولويات اليونيسيف التنظيمية، ومجالات العمل الرئيسية، والموارد، والميزانية والنتائج. وهو بند مدرج على جدول أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لليونيسيف المعقودة في عام ٢٠٠٠.

١١ - وقد أقر المجلس التنفيذي في مقرره ٨/١٩٩٩ الهدف المتمثل في تحقيق نمو سنوي في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة، بحيث تبلغ ١,٥ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٥، بوصفه تحديا من أجل تعبئة الموارد العادية وغيرها من الموارد من الجهات المانحة. وفي عام ١٩٩٨، بلغ مجموع إيرادات اليونيسيف ٩٦٦ مليون دولار وهو أعلى بكثير من الإسقاطات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل لعام ١٩٩٨، ويزيد بمقدار ٦٤ مليون دولار عن مجموع الإيرادات في عام ١٩٩٧ - وهي زيادة بنسبة ٧ في المائة. ومن هذا المجموع، جاءت نسبة ٦٢ في المائة من الحكومات، ونسبة ٣٣ في المائة من القطاع الخاص، ونسبة ٥ في المائة من إيرادات أخرى. واستنادا إلى هذه النتائج، وإلى إسقاطات التمويل الراهنة لعام ١٩٩٩، فإن نسبة ٧ في المائة المستهدفة لمعدل النمو السنوي للإيرادات تبدو ملزمة.

١٢ - وقامت اليونيسيف، بالإضافة إلى أنشطة تعبئة الموارد التقليدية، بتوسيع شراكاتها مع المؤسسات الرئيسية والجهات الفاعلة الجديدة. وتعتمد حالياً شراكة متجددة أعيد تنشيطها مع البنك الدولي إلى تكملة أنشطة تعبئة الموارد مع الحكومات. وتعد زيادة التعاون مع الاتحاد الأوروبي ذات أهمية خاصة. كما تتلقى اليونيسيف قدراً كبيراً من التمويل لبرامج الطوارئ من مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية.

١٣ - ويعد التعاون بين اليونيسيف ومؤسسة الأمم المتحدة الذي أسفر عن تخصيص موارد كبيرة للمجالات البرنامجية ذات الأولوية مثل الصحة، وبرنامج التحصين الموسع، وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتعليم البنات أحد أمثلة الشراكة المتجددة. كما تعمل اليونيسيف على نحو وثيق مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس الجديدة فيما يتعلق بالدعم الكبير المتوقع الذي ستقدمه على مدى فترة خمس سنوات للقاحات والتحصين، والمرتبطة بإنشاء اتحاد عالمي للقاحات والتحصين.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

١٤ - تمثل الموارد الأساسية القاعدة التي تقوم عليها البرامج القطرية لليونيسيف وعماد المساعدة المتعددة الأطراف. ومع ذلك، تعد الموارد الإضافية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتوسيع نطاق وصول البرامج القطرية، وتأمين القدرة على إيصال المساعدات الحيوية إلى الأطفال، ودعم طلبات تدخل اليونيسيف في الأزمات الإنسانية.

١٥ - وتعد قاعدة تمويل اليونيسيف فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة، إذ ترد حصة كبيرة من التبرعات من القطاع الخاص، ولا سيما عن طريق اللجان الوطنية التابعة لليونيسيف. وتستلزم هذه المجموعة العريضة من مصادر التمويل الاستمرار في تطوير مهارات ووسائل جديدة ومتنوعة وسبّاقاً لتعبئة الموارد.

التوصيات

١٦ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يلاحظ التقدم المحرز في صقل النهج الذي تتبعه اليونيسيف في البرمجة القائم على تحقيق نتائج، من خلال تحديد معالم إطار التمويل المتعدد السنوات:

(ب) يدعو الدول الأعضاء إلى دعم التنفيذ الناجح لاستراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد بهدف زيادة الموارد وجعل الموارد العامة أكثر ضماناً وقابلية للتنبؤ بها وزيادة تقاسم الأعباء:

(ج) يصدر توصيات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات المقبل، على أن يؤخذ في الاعتبار مقرر المجلس التنفيذي لليونيسيف بعقد دورة سنوية لإعلان التبرعات ضمن سياق اجتماعات المجلس التنفيذي.

جيم - نظام المنسق المقيم

١٧ - منحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أولوية عالية لتعزيز نظام المنسق المقيم وتحسينه. ويعمل حاليا ثلاثة موظفين من اليونيسيف كمنسقين مقيمين من بينهم إمرأتان؛ بينما ينظر في تعيين ثلاثة في وظائف أخرى، ومن المقرر أن يستكمل خمسة موظفين آخرين عملية تقييم الصلاحية قبل نهاية السنة.

١٨ - وقد كتبت المديرية التنفيذية إلى جميع الموظفين، مؤكدة على أهمية وظائف المنسق المقيم بوصفها جزءاً من المسالك الوظيفية لليونيسيف وحثت المرشحين المؤهلين على تقديم طلبات في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن عدد المنسقين المقيمين من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يزال منخفضاً بدرجة تدعو إلى الإحباط، إذ أنه يقل عن ٢٠ في المائة من المجموع. وتحت اليونيسيف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تواصل استعراضها لطرائق الانتخاب لاستبانة المسائل التي تحد حالياً من اجتذاب المرشحين الخارجيين ومعالجتها.

١٩ - وخلال العام الماضي، أكملت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توصيفاً لوظائف المنسقين المقيمين ونقحت المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير. وتشجع اليونيسيف على إعداد خطط العمل وما يرتبط بها من ميزانيات بغية التنسيق وذلك بمشاركة وموافقة كاملتين من جانب الفريق القطري من أجل ضمان الشفافية والإحساس بملكية الفريق.

٢٠ - وأصدرت المديرية التنفيذية تعليمات إلى جميع ممثلي اليونيسيف بأن يدرجوا في خطط عملهم الشخصية أنشطة تتعلق بمسؤولياتهم كأعضاء في الفريق القطري؛ وهذا يشكل جزءاً من عمليات تقييم الأداء السنوية. ويجب على ممثلي اليونيسيف أيضاً كجزء من متطلبات إعداد التقارير السنوية، أن يقيموا عمل فريق الأمم المتحدة، بما في ذلك توافر خطة عمل وميزانية وتقرير سنوي.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٢١ - بينما أثبتت عملية تقييم الصلاحية أنها أداة مفيدة في العملية المنقحة لاختيار المنسقين المقيمين، فإن تكلفتها الحالية البالغة نحو ١٠ ٠٠٠ دولار لكل مرشح تعد مرتفعة لدرجة تحول دون تطبيقها الشامل. ويقترح أن يعاد النظر في هذه العملية من أجل تعزيز فائدتها.

التوصيات

٢٢ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يعيد تأكيد الحاجة إلى وجود مجموعة ذات قاعدة عريضة من المنسقين المقيمين مع

تحسين التوازن بين الجنسين؛

(ب) يعيد تأكيد الدور الهام للتقرير السنوي وخطة العمل المقدمين من المنسق المقيم والحاجة إلى إجراء عملية تشاور كامل أثناء إعدادهما.

دال - تنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٣ - لا تزال اليونيسيف تتولى شؤون الفريق الفرعي المعني بسياسات البرامج المنبثق عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يعزز عملية التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فبإعداد المبادئ التوجيهية النهائية في نيسان/أبريل ١٩٩٩، تم بدء التنفيذ بعد المرحلة التجريبية بصورة سريعة. وقد عُممت مذكرة توجيهية صادرة عن لجنة التنسيق الإدارية بشأن التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على جميع الوكالات وجميع مراكز العمل. وشرعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عقد سلسلة من حلقات العمل تدوم كل منها يوماً واحداً وذلك مع شركاء الأمم المتحدة كل في مقره، وأنشئت شبكة للتعليم متعلقة بالتقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٤ - وبحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩، اشتركت الفرق القطرية في ١٠٦ بلدان مستفيدة من البرامج اشتراكاً مباشراً في عملية التقييم القطري المشترك. ومع اكتمال ٣٢ تقييماً قطرياً مشتركاً، واستمرار العمل في ٥٧ تقييماً والتخطيط لإجراء ١٧ تقييماً آخر، ينتظر أن يجري تقييم قطري مشترك لحوالي ٨٠ في المائة من البلدان قبل نهاية عام ٢٠٠٠. وكان معدل قبول الحكومات مرتفعاً، حيث اشترك المسؤولون بنشاط في معظم هذه البلدان كافة. ويحظى التقييم القطري المشترك بالاستحسان بشكل سريع بوصفه قاعدة البيانات الأساسية الوحيدة لجميع شركاء منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى ما أظهرته الوكالات الثنائية من اهتمام كبير. وقد امتدت الآن خطة بدء تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتشمل ٢٠ بلداً، ويتوقع أن تشمل ٤٢ بلداً آخر بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

٢٥ - ومن حيث عمليات إعداد البرامج الأوسع نطاقاً، بدأ العمل على جبهتين رئيسيتين. أولهما، أنه يمكن تبسيط عملية إعداد البرامج القطرية واختصارها لتأخذ في الاعتبار دور التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في وضع الإطار الاستراتيجي لبرامج اليونيسيف القطرية. وتمثل المحصلة الرئيسية لهذا في الاقتراح بتوحيد المذكرة القطرية والتوصية ببرنامج قطري في وثيقة واحدة ليوافق عليها المجلس التنفيذي؛ ويشير هذا الاقتراح بوضوح إلى الروابط القائمة بين برنامج اليونيسيف المقترح وأهداف الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وأولوياته الاستراتيجية. وثانيهما، أجري تنقيح للمبادئ التوجيهية لإعداد البرامج لكي تعكس الروابط القائمة بين تحليل حالة اليونيسيف وعملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٦ - وقد حظيت المبادئ التوجيهية لهذه العملية بتأييد لجنة التنسيق الإدارية وكانت موضوعاً لمذكرة توجيهية وجهتها هذه اللجنة إلى جميع الوكالات.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٢٧ - لقد ثبت أن آليات الدعم الشامل التي توفرت أثناء المرحلة التجريبية، والتي حظيت فيها المكاتب القطرية بدعم الجهات الميسرة في المقر، هي آليات ذات قيمة كبيرة. وقد أوصت اليونيسيف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإقامة هذه الآليات من جديد لدعم البلدان التي تضطلع بهذه العملية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

التوصيات

٢٨ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن يحث الصناديق والبرامج على مواصلة استعراض عمليات إعدادها للبرامج، بهدف مواءمتها وتبسيطها؛

(ب) يعيد تأكيد الدور الرئيسي للحكومات وأن يحث جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ج) يحث على ضرورة إيجاد أقصى قدر من الاتساق بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووسائل البنك الدولي، مثل استراتيجية المساعدة القطرية والإطار الإنمائي الشامل.

هـ - مواءمة البرامج والإجراءات

٢٩ - بحلول عام ٢٠٠١، ستكون قد تمت المواءمة بين الدورات البرنامجية لليونيسيف والدورات البرنامجية للوكالات الأخرى فيما يربو على ٩٠ بلداً، حيث تمثل المواءمة هدفاً واقعياً ومرغوباً فيه. ولكفالة المواءمة بين هذه الدورات، قدمت سبعة بلدان توصيات إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ من أجل تمديد فترة البرامج القطرية الحالية بسنة واحدة أو سنتين، وسيقوم عدد أقل من البلدان بنفس الشيء في عام ٢٠٠٠؛ وفي عدة حالات أخرى، ستقلص مدة البرامج الجارية بينما ستعد برامج جديدة في مرحلة أ بكر.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٣٠ - لقد أثبتت التجربة أن استمرار مواءمة دورات البرامج القطرية يستلزم الرصد والتعزيز. وحالياً تدرج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عملية رصد الدورات المواءمة ضمن خطة عملها. وقد أسفرت جهود المواءمة عن زيادة كبيرة الآن في عدد البلدان التي ستنتهي برامجها الجارية أو الممددة أو المقلصة مدتها في عام ٢٠٠١ والتي ستشرع في برامج جديدة في عام ٢٠٠٢. وهذا يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة لوظائف الدعم الإقليمية ووظائف الدعم في المقر وقد يستدعي إعادة تخصيص مؤقتة للموارد من الموظفين.

٣١ - وتواصل اليونيسيف استكشاف السبل التي يمكن بها مواءمة أو تبسيط الإجراءات والممارسات الحالية، خاصة لتخفيف العبء الذي يثقل كاهل المكاتب القطرية ونظرائها الوطنيين، مع العمل في الوقت ذاته على ضمان مستويات مناسبة من المساءلة والجودة. وتشمل المجالات التي تستوجب اهتماما خاصا: تبسيط الوثائق اللازمة لأنشطة البرمجة التعاونية؛ وتبسيط الاحتياجات من التقارير وبذل الجهود من أجل تنسيق عمليات استعراض منتصف المدة داخل كل بلد.

التوصيات

٣٢ - قد يرغب المجلس في أن:

- (أ) يحيط علما بالمستوى الرفيع من المواءمة الذي حققه أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (ب) يطلب إلى وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة رصد عملية مواءمة البرامج القطرية.

واو - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٣٣ - تدعو سياسة اليونيسيف بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مقره ١٩٩٤/د/س/٤ (E/ICEF/1994/14/Rev.1)، إلى الانتقال من نهج "دور المرأة في التنمية" إلى نهج "جنساني". وهذا يستوجب إدماج الشواغل المتعلقة بالجنسين، بوصفها موضوعا شاملا، في البرامج القطرية وتعزيز المساواة بين الجنسين في البرامج الإنمائية الوطنية، من خلال اعتماد منظور يراعي دورة الحياة ويولي اهتماما خاصا إلى الطفلة. وتعزز هذا الإطار الشامل الالتزامات المعلنة في المؤتمرات العالمية، خاصة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٣٤ - أثر انعدام البيانات المصنفة حسب الفئات العمرية ونوع الجنس، وقصور تحليل العوامل الاجتماعية التي تحدد العلاقات بين الجنسين، على اكمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج القطرية. ويعتبر دمج مكونات المساواة بين الجنسين في كافة مساقات تعليم البنين والبنات عنصرا أساسيا في اتخاذ القرارات الحيوية المسؤولة. وتحتاج أدوات الدعوة والمداخلات البرنامجية إلى تشجيع التعلم الموجه نحو تنمية روح المساواة بين الجنسين منذ الطفولة المبكرة. وهناك اعتراف بأن مسائل نوع الجنس تعتبر ذات أهمية حاسمة في معالجة حق المراهقين في الحصول على المعلومات وحققهم في المشاركة، وفي الجهود التي يبذلونها كعناصر تغيير تعمل على مواجهة المسؤولية فيما يتعلق بقضايا مثل الزواج المبكر وختان الإناث، والاستغلال، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعنف القائم على أساس الجنس.

٣٥ - وبينما تقع المسؤولية الأساسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى القطري على كاهل الممثلين القطريين، فإن مراكز تنسيق شؤون المرأة تعمل كعناصر وسيطة وعناصر للدعوة والتغيير. غير أن الكثير منها يتحمل مسؤوليات أخرى قد تؤثر على مستوى دعمها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. يضاف إلى ذلك، أن الآليات المؤسسية المحسنة ستعزز استدامة ورصد المكاسب المحققة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الانجازات

٣٦ - في عام ١٩٩٦، اشتملت ٣٣ مذكرة قطرية من مجموع ٤٠ مذكرة قطرية وتوصيات ببرامج قطرية لاحقة قدمت إلى المجلس التنفيذي، على مفهوم المساواة بين الجنسين كهدف. ويتزايد تركيز استراتيجيات اليونيسيف الخاصة بالمياه والاصحاح البيئي، والتعليم الأساسي والصحة والأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة، على الشواغل المتعلقة بالجنسين، ويظهر هذا الآن في المواد الإرشادية للبرامج التي تعد لكل قطاع من القطاعات الرئيسية.

٣٧ - ويولى اهتمام متزايد لتعزيز فرص الحصول على الخدمات وتحسين نوعيتها بالنسبة للفتيات والنساء. ولزيادة مشاركة المرأة في إدارة الخدمات، وتشجيع اتخاذ تدابير خاصة لحماية حقوق الفتيات والنساء. وقد استخدم بناء قدرات الموظفين ونظرائهم كاستراتيجية رئيسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. واستتبع ذلك إعداد مجموعة من المواد التدريبية عن مفهوم نوع الجنس ومواد إرشادية لبرامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعيين بعض الموظفين في المكاتب الإقليمية والقطرية للعمل كمنسقين لشؤون المرأة، وتزويدهم بالاختصاصات اللازمة، وتدريب أكثر من ٢٥٠ ١ موظف و ٩ ٥٠٠ من نظرائهم الوطنيين. واشتمل ذلك أيضا على تدريب أفراد قوات حفظ السلام وموظفي الإدارة، بغرض تشجيع التغييرات السلوكية وتعزيز قدرات الاتصال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ.

٣٨ - وأنشئت شبكات لمراكز تنسيق شؤون المرأة في جميع المناطق، حيث تضم شبكة اليونيسيف الداخلية حاليا ٩٥ مركز تنسيق منسق. وتجتمع الشبكات الإقليمية مرة في العام على الأقل من أجل تحديد الأولويات واقتسام المعرفة الاستراتيجية، واستعراض التقدم المحرز والمعوقات والتخطيط لتنفيذ الأعمال المشتركة.

٣٩ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني: يقدم دليل البرامج التي تدعمها اليونيسيف موجزا للخطوات التي يجب اتخاذها لكفالة إيلاء الاهتمام اللازم لقضايا الجنسين في مختلف مراحل تنفيذ البرامج القطرية. وسيجري اختبار مشروع الدليل في عدد من البلدان المختارة خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وقد اكتمل العمل في إعداد مجموعة تتكون من ٢٠ من أفضل الممارسات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمبادرات الخاصة بالنساء والفتيات، بناء على الخبرات المكتسبة من البرامج القطرية. وسيتم توزيع هذه الوثائق على نطاق واسع داخل اليونيسيف، وتقاسمها مع نظراء اليونيسيف الوطنيين ومنظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وتشارك اليونيسيف مشاركة وثيقة في الحملات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة فيما يختص بمسألة العنف ضد النساء والفتيات. وقد اكتسبت مبادرتا "مينا" و "سارة"، في جنوب آسيا وأفريقيا، شعبية بين الفتيات، وهما تهدفان إلى تمكين الفتيات عن طريق اطلاقهن على حقوقهن، وإلى إحداث تغيير في مواقف المجتمعات المحلية. ويجري تنفيذ برنامج إقليمي من أجل القضاء على ممارسة ختان الإناث في شرق وجنوب أفريقيا (في اثيوبيا واريتريا والصومال وكينيا) وفي كثير من البلدان الواقعة في غرب افريقيا، بما فيها بوركينافاسو والسنغال وغينيا ومالي. وقد دعمت اليونيسيف جهود الحكومات، ولجنة البلدان الأفريقية لانتهاء الممارسات الضارة، وسائر المنظمات غير الحكومية، من أجل تعبئة الدعم لإعلان منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بالعنف ضد المرأة، الذي اعتمد في اجتماع القمة الذي عقدته المنظمة، في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٤١ - ويعتبر العمل الجاري لتقييم توفير التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠، والذي يتطلب تقسيم البيانات المجمعة حسب نوع الجنس، خطوة مهمة تحظى بتأييد اليونيسيف والشركاء الثلاثة الآخرين في مؤتمر توفير التعليم للجميع. وتؤكد مساهمة اليونيسيف في هذه العملية الحاجة إلى منح المزيد من الاهتمام لتعريف المجتمعات بالمنظور الجنساني، وتشجيع المساواة بين الجنسين في العملية التعليمية طوال دورة العمر.

٤٢ - ويتيح التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فرصة لتعزيز وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ودعمه. ويشير النجاح المبدئي للأفرقة المواضيعية المعنية بنوع الجنس، إلى أن الجهود التي تبذلها اليونيسيف لبناء القدرات في هذه البلدان. قد ساعدت في تعميم هذه المراعاة في أنشطة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى المستوى العالمي، تشارك اليونيسيف حاليا في رئاسة الفريق الفرعي المعني بنوع الجنس التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

زاي - التوازن بين الجنسين

٤٣ - تؤيد المديرية التنفيذية تأييدا كاملا هدف زيادة تمثيل المرأة في الوظائف الفنية، ليصل إلى نسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وتمنح أولوية عالية للتعرف على الكوادر النسائية المؤهلة وتعيينها على جميع المستويات، والقيام عن طريق هذه الجهود بتحسين التوازن النسبي بين الجنسين في فئة الوظائف الفنية. ويجري حاليا بذل الجهود، التالية في هذا الشأن:

(أ) القيام بحملات انتقائية لتعيين المرشحات، في الوظائف الفنية على المستويات العليا والمتوسطة، عن طريق إيفاد بعثات تعيين قطرية وإقليمية إلى البلدان النامية؛

(ب) إعداد قائمة بأسماء المرشحات من الكوادر النسائية الخارجية.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٤٤ - يتضح من الرصد الداخلي للأهداف الموضوعة لتحقيق التوازن بين الجنسين، أن هناك تقدماً مطرداً ومنتظماً تجاه تحقيق الأهداف المنشودة، برغم احتفاظ الهياكل التنظيمية بشكلها الهرمي، مع وجود عدد من النساء يفوق عدد الرجال في الرتبتين ف - ١ و ف - ٢، وعدد من النساء يقل قليلاً عن عدد الرجال في الرتبة ف - ٣، وانخفاض تدريجي في عدد النساء من الرتبة ف - ٣ إلى ما فوقها.

٤٥ - ويظل التزام الإدارة العليا يمثل عنصر أساسياً في تحقيق التوازن بين الجنسين، وكذلك تطبيق آليات لمراقبة أداء الرؤساء في تعيين وترقية النساء المؤهلات تأهيلاً كاملاً. ومع ذلك يبرز تحد جديد، مع ازدياد عدد النساء اللاتي يحصلن على وظائف عليا، يتمثل في احتفاظهن بهذه الوظائف. وتفوق نسبة الموظفات اللاتي يتركن العمل مع اليونيسيف حالياً ما كانت عليه في الماضي (حدثت زيادة بنسبة ١٥ في المائة خلال فترة الـ ١٨ شهراً الماضية، اعتباراً من آذار/ مارس ١٩٩٩).

الإنجازات

٤٦ - حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بلغت نسبة النساء اللاتي يشغلن وظيفة ممثل اليونيسيف ٣٢ في المائة، والنساء اللاتي يشغلن وظيفة الممثل المساعد نسبة ٣٣ في المائة. وقد حدثت زيادة في نسبة النساء اللاتي يشغلن جميع الوظائف العليا. إذ تشغل المرأة نسبة ٢١,٤ في المائة من الوظائف في الرتبة مد - ٢ (مقارنة بنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠)، ونسبة ٢٨,٨ في المائة في رتبة مد - ١ / مستشار (م - ٦) (مقارنة بنسبة ١٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٠)، ونسبة ٣٣,٣ في المائة في الرتبة ف - ٥ / مستشار (م - ٥) (مقارنة بنسبة ٢٥,١ في عام ١٩٩٠). كما أن نسبة النساء اللاتي يشغلن وظيفة مدير في المقر تبلغ ٣٣ في المائة (مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠)، ووظيفة نائب مدير إقليمي نسبة ٣٣ في المائة (مقارنة بنسبة صفر المائة، في ١٩٩٠)، ووظيفة نائب مدير في المقر نسبة ٤٠ في المائة (مقارنة بنسبة ١٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠).

التوصيات

٤٧ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يحيط علماً بالدروس التي استفادتها اليونيسيف من تطبيق سياسة التوازن بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بفقد النساء لوظائفهن في منتصف حياتهن المهنية؛

(ب) يدعو إلى بذل المزيد من الجهود للاسراع بتحقيق الأهداف المؤسسية، آخذاً في الاعتبار الدروس التي استفادتها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

حاء - بناء القدرات

٤٨ - تعكف اليونيسيف على إعداد واختيار آليات لتحسين مستويات تقدير الاحتياجات والرصد والتقييم في مجال بناء القدرات الميدانية. وقد جرى إعداد واستعراض إطار مفاهيمي ومجموعة من الأدوات. يجري اختبارها الآن في عمليات تقدير وتقييم الاحتياجات في ثلاثة بلدان (أوغندا والبرازيل ومصر)، بينما يجري التفاوض بشأن آليتين أخريين. ويعمل ١٦ مكتبا قطريا على توثيق بعض دراسات الحالة الفردية والتجارب في سياق برامج متنوعة، كوسيلة لتقاسم أفضل الممارسات. وقد اشتركت اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل في هراري، بتمويل من إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، بغرض تحليل التجارب القطرية وإدراج عناصر النهج والمنهجيات التنفيذية في عملية التخطيط والرصد. ونظمت فرقة عمل مجتمعية إقليمية تدريباً على نهج البرمجة الخاص ببناء القدرات المجتمعية في ثلاثة بلدان أفريقية.

٤٩ - وقد عمدت اليونيسيف إلى إنتاج مواد أو موارد في نطاق واسع من المجالات، بغرض الاستخدام العالمي، وبصفة خاصة بغرض تعزيز جانب المعرفة/المهارات اللازمة لبناء القدرات الوطنية، ومثال ذلك، وضع مجموعة برامج تدريبية للمكاتب القطرية لتدريب موظفيها وموظفي شركائها الوطنيين، في مجال إدارة الرصد والتقييم، وتنظيم أنشطة تدريبية إقليمية لدعم إعداد التقارير الوطنية عن المؤشرات العالمية من خلال إعداد مجموعة استقصاءات للمؤشرات المتعددة.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٥٠ - ثمة طلب على المستوى الميداني للإرشاد المبسط والعملي بشأن الأدوات والنهج الخاصة بتقدير الاحتياجات والرصد والتقييم في مجال بناء القدرات. وبينما تتبع مجموعة من النهج المختلفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الشركاء الدوليين الآخرين، فإن هناك الكثير من الأسس المشتركة في مجال الأطر المفاهيمية والكثير الذي يمكن أن يكتسب من خلال مواصلة اقتسام المناهج والأدوات.

٥١ - ويجب أن توجه نهج تقييم بناء القدرات أطر مفاهيمية مشتركة وواضحة، لكن يتعين في الوقت نفسه أن تكون هذه النهج مرنة وذات توجه عملي. ويعتبر ذلك ضروريا لتعزيز التقييم الذاتي، والقدرات التعليمية والملكية الأوسع للبرامج، واثاحة قيام حوار فعال بين أصحاب المصلحة الأساسيين على المستوى الوطني، بما في ذلك المجموعات الأقل سلطة؛ وتشجيع إجراء تحليلات أعمق للمسائل المرتبطة بالسياقات الوطنية والبرنامجية؛ وتحويل عملية التقييم نفسها إلى عملية لبناء القدرات.

٥٢ - وستواصل اليونيسيف العمل من أجل استخلاص الدروس المستفادة من التجارب، وتطوير منهجيات وأدوات بغية تقدير احتياجات عملية بناء القدرات، وتخطيطها ورصدها وتقييمها، كما ستواصل تبادل الآراء مع المنظمات الشريكة بشكل غير رسمي.

التوصيات

٥٣ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يشجع تبادل دراسات الحالات الإفرادية وتقييمات الخبرات المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك الأطر والمنهجيات؛

(ب) يشجع المنتديات على تبادل نهج بناء القدرات وتحليلها على نطاق أوسع على المستوى المشترك بين الوكالات؛

(ج) يشجع التركيز على التقييم كعملية للتعلم وبناء القدرات بصفة عامة، ولا سيما في الحالات التي يتصل فيها التقييم باستراتيجيات بناء القدرات.

طاء - أماكن العمل والخدمات المشتركة

٥٤ - ترأست اليونيسيف الفريق الفرعي المعني بمآكن العمل والخدمات المشتركة والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حتى منتصف عام ١٩٩٩. وفي ذلك الوقت، كان الفريق الفرعي قد اضطلع بثماني بعثات تقييم لقياس القدرة على إنشاء دور جديدة للأمم المتحدة تكون فعالة من حيث التكلفة. وقد نجح الفريق الفرعي، بالتعاون مع الأفرقة القطرية، في إنشاء دور للأمم المتحدة في أوكرانيا وباكستان وبلجيكا وبليز ولاتفيا ومولدوفا. وهناك داران إضافيتان للأمم المتحدة يجري إنشاؤهما في إكوادور وترينيداد وتوباغو، ويسير العمل فيهما وفق الخطة المستهدفة لإنجازهما في نهاية عام ١٩٩٩.

٥٥ - ووافق المجلس التنفيذي لليونيسيف في أوائل التسعينات على إنشاء صندوق للأصول الرأسمالية. وفي دورة أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي قدمت مشاريع متطابقة وتمت الموافقة على إنشاء صناديق احتياطيات رأسمالية لها. وستوفر هذه الصناديق قوة دفع أخرى للعملية المستمرة لترسيخ وجود الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال تطوير دور الأمم المتحدة وترتيبات الخدمات المشتركة.

٥٦ - واضطلع في شباط/فبراير عام ١٩٩٩، بدراسة استقصائية للخدمات المشتركة على نطاق المنظومة. ويتم حاليا إجراء تحليل متعمق للبيانات الواردة من المكاتب القطرية. وبمجرد الانتهاء من استعراض المعلومات، ستعقد حلقة عمل لمديري العمليات في الوكالات المشاركة. والهدف من حلقة العمل، المقرر عقدها في أواخر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠، هو إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية الأولية لتقديم الدعم للمكاتب القطرية في وضع وإدارة ترتيبات للخدمات المشتركة. ويحرز هذا المشروع، الذي يموله أحد المانحين الرئيسيين، تقدما مطردا؛ ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الدروس المستفادة في العام المقبل.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٥٧ - رغم ما أحرز من تقدم جيد، فإن من المسلم به في الوقت الحالي أن تنفيذ أكثر المشاريع الواعدة لدور الأمم المتحدة قد استكمل وقد تلزم تكاليف كبيرة لمرة واحدة في البداية لإقامة أماكن عمل جديدة في المستقبل. ويمكن أن تنشأ صعوبات في البلدان التي توجد بها برامج كبيرة لتحديد مقار جديدة محتملة؛ إذ تؤدي مواصفات الأماكن المطلوبة إلى الحد من عدد العقارات المتاحة والتقليل من القوة التفاوضية. وتنطوي مشاريع إنشاء أماكن بمواصفات خاصة على الأراضي المقدمة من الحكومات على مخاطر كبيرة. وفي الظروف المثالية، تقدم الحكومة أماكن عمل بدون إيجار في مبان قائمة. ومع توافر صناديق الأصول الرأسمالية المعتمدة حديثاً، فإن من المتوقع أن تشهد فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قيام الوكالات الأساسية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بإنشاء وافتتاح دور إضافية للأمم المتحدة، بصورة منتظمة، إن لم تكن متسارعة.

التوصيات

٥٨ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يحيط علماً بالنهج المتبع إزاء أماكن العمل والخدمات المشتركة، وأن يشجع على إحراز مزيد من التقدم وأن يؤكد من جديد الاحتياجات اللازمة للإدارة المشتركة والشفافية والمساءلة وفعالية التكلفة.

يا - التعاون مع البنك الدولي

٥٩ - وسعت اليونيسيف نطاق الشراكات مع مؤسسات بريتون وودز، وبخاصة البنك الدولي، كما توسع بصورة متزايدة من شراكاتها مع مصارف التنمية الإقليمية. وتقوم اجتماعات وضع السياسات العامة التي تعقد بين البنك الدولي واليونيسيف مرتين في السنة، بتحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون. وسيجري التركيز في اجتماع كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠، على الصحة المدرسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأطفال وحالات الطوارئ، وبرنامج مكافحة الملاريا.

٦٠ - ويقوم فريق عامل داخلي مشترك بين الشعب تابع لليونيسيف ومعني بمؤسسات بريتون وودز، برصد التقدم المحرز في مجال التعاون، ويعمل نواب المديرين الإقليميين لليونيسيف كمنسقين للبنك الدولي فيما يتعلق بالمبادرات القطرية. وقد نوقش التعاون بين البنك الدولي واليونيسيف في ثلاثة اجتماعات إدارية إقليمية خلال عام ١٩٩٩، وتم إعداد ملف عن الشراكات القطرية والقطاعية. وقدمت اليونيسيف خدمات الشراء للحكومات في عدة بلدان تحصل على تمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، بما في ذلك شراء لقاح شلل الأطفال للهند. وتشارك اليونيسيف بصورة متزايدة في التدريب الذي يقدمه البنك الدولي، بما في ذلك أسبوع التنمية البشرية والدورات الدراسية التي ينظمها معهد البنك الدولي. وتقدم اليونيسيف التسهيلات لفريق معني بالتعليم لعقد مؤتمر شبكة التنمية العالمية في بون في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٦١ - وتلقت اليونيسيف أموالاً من المرفق الإنمائي للمنح التابع للبنك الدولي لصالح تعليم البنات، والأطفال الجنود، والبلدان التي تمر بحالات طوارئ، كما ساعدت الحكومات في خدمات الشراء لمستلزمات الصحة والتعليم. وتركز التعاون على القضايا الرئيسية ذات الأولوية التي تهم كلا من المنظمتين، بما في ذلك تقديم المشورة الاجتماعية - النفسية، وفيرس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والشباب وإعادة الدمج في المجتمع المحلي في البلدان التي انتهت فيها الصراعات، وعمل الأطفال.

٦٢ - والهدف من إطار التنمية الشاملة التابع للبنك الدولي هو تحقيق قدر أكبر من التعاون على المستوى القطري في ١٢ بلداً بصفة أولية. وقد بعثت رئاسة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بمبادئ توجيهية متعلقة بإطار التنمية الشاملة إلى المكاتب الميدانية، وتجري حالياً مشاورات بشأنها بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، وبين البنك ولجنة التنسيق الإدارية. وقد أنشأت المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة فريق منظومة الأمم المتحدة/البنك الدولي للتعليم في مجال إطار التنمية الشاملة، الذي يركز على الخبرات على الصعيد القطري والمشاركة على نطاق المنظومة.

٦٣ - وكما أعلن في الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تتيح المبادرة الموسعة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فرصاً لوضع سياسات عامة وبرامج جديدة لمصلحة الأطفال في القطاع الاجتماعي. وتدعم اليونيسيف عملية إدراج مؤشرات يمكن قياسها لرصد التقدم المحرز في استراتيجيات البنك الدولي للحد من الفقر. ويمثل التعاون بين اليونيسيف والبنك الدولي شراكة متنامية مهمة، إذ تقوم كل منظمة بتحديد الميزات المقارنة وتقاسم الأهداف من أجل زيادة العائد الاجتماعي وبلوغ أهداف مبادرة ٢٠/٢٠، وتحقيق مكاسب لأكثر الأطفال تهميشاً.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٦٤ - على الرغم من أن العلاقة الشاملة مع البنك الدولي تزداد قوة وعمقا بإطراد، فإنه من الممكن تسهيل التعاون في المجال التنفيذي عن طريق زيادة التكامل بين القواعد والنظم المالية.

التوصيات

٦٥ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يحيط علماً بالجهود التي يبذلها أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في البحث عن سبل لتعزيز التعاون مع البنك الدولي وأن يشجع تلك الجهود؛

(ب) يبحث على تحقيق أكبر قدر ممكن من التساوق بين التقييمات القطرية المشتركة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشاملة.

كاف - الرصد والتقييم

٦٦ - أحرزت اليونيسيف تقدماً كبيراً نحو تحقيق الالتزام الوارد في الخطة المتوسطة الأجل بالتميز الواضح بين الأنشطة الموجهة نحو نتائج التنمية المتعلقة بالطفل، والتي تمثل اليونيسيف واحدة من الجهات المساهمة فيها وبين الأداء الخاص بها. وفيما يتعلق بنتائج التنمية، انضمت اليونيسيف إلى الشركاء الوطنيين، والوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية، والمؤسسات الأكاديمية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتطوير أدوات ومنهجيات مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة التي ستستخدم في أكثر من ٦٠ بلداً لقياس النجاح في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٦٧ - وفيما يتعلق بأداء اليونيسيف، حدثت زيادة في استخدام أساليب مراجعة الحسابات والتقييم الذاتي في البرامج. ووفرت الخطط الإدارية للبرامج القطرية أساساً لإجراء تحليل منهجي أكثر للأداء المؤسسي. ووفرت خطط الإدارة المكتبية الأساس لرصد أداء شعب المقر والمكاتب الإقليمية في إنجاز أهداف الخطة المتوسطة الأجل. ويجري حالياً استخدام الربط الشبكي الإلكتروني والرسائل الإخبارية المحسنة ومواقع الشبكة العالمية للتوسع في نشر نتائج التقييم. وقد جرت مشاورات مع الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين من أجل تقاسم المعلومات والخبرات.

٦٨ - وفيما يتعلق بالبرامج، عملت اليونيسيف على زيادة الدعم الذي تقدمه لبناء القدرات الوطنية في مجال التقييم، ولا سيما في أفريقيا. وأسفر تشجيع رابطة التقييم الوطنية عن إنشاء شبكات ورابطات للرصد والتقييم في نحو ٢٠ بلداً، مع وضع البرامج التدريبية المناسبة لها.

المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٦٩ - يتزايد الطلب بصفة مستمرة للحصول على أدلة عن النتائج المباشرة للإجراءات التي تتخذها اليونيسيف، مع الإبقاء على التركيز على النتائج الإنمائية الرفيعة المستوى وعلى القضايا الاستراتيجية الشاملة، التي تتطلب عادة تعاوناً نشطاً ومباشراً فيما بين الحكومات والشركاء الآخرين. وأدت صعوبة إقامة صلات عابرة واضحة بين الإجراءات التي تتخذها أي وكالة وبين النتائج الإنمائية المستهدفة إلى ظهور فكرة "السمة المشتركة" وتكثيف أنشطة الرصد والتقييم المشتركة.

٧٠ - وأفضت الحاجة إلى إدماج معايير التقييم في البرامج في مرحلة التصميم إلى تطوير خطة متكاملة للرصد والتقييم معززة بالتدريب المناسب.

التوصيات

٧١ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تحدد وسائل التعجيل بالتعاون على نطاق المنظومة من أجل تعزيز القدرة على التقييم والرصد على الصعيد القطري؛

(ب) يطلب إلى جميع وكالات الأمم المتحدة صياغة خطط لإقامة قواعد بيانات خاصة بها تكون متاحة بصورة أيسر والسماح بالاتصال الميسر فيما بينها.

ثانيا - متابعة المؤتمرات الدولية

٧٢ - ظلت عملية متابعة المؤتمرات والقمم الدولية تحظى بأولوية عالية. وقد شاركت اليونيسيف بصورة فعالة في هذه العملية على ثلاثة مستويات: (أ) المتابعة الشاملة المنسقة؛ (ب) الاستعراضات الفردية (الاستعراضات التي تجرى كل ٥ سنوات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا) - والمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة؛ (ج) متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٧٣ - وقد تلقى الممثلون القطريون لليونيسيف مجموعات المواد الكاملة التي أعدتها منظومة الأمم المتحدة واليونيسيف لتنفيذ أهداف وخطط عمل المؤتمرات الدولية. ومن المتوخى أن تستخدم هذه المواد في عمليات التخطيط والبرمجة والإجراءات المتخذة على الصعيد القطري في سياق المتابعة على نطاق المنظومة. ويشمل ذلك مذكرتين توجيهيتين من لجنة التنسيق الإدارية عن النظام المنسق المقيم، إحداهما بشأن المتابعة على الصعيد الميداني، التي يجري تطويرها كأطر لترجمة الأهداف العالمية إلى سياسات وأنشطة تنفيذية على الصعيد القطري، والأخرى بشأن استخدام المزايا النسبية لكل من وكالات منظومة الأمم المتحدة للوصول إلى أقصى درجة من المساهمة الجماعية. وقد أصبح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واحدا من الأدوات الرئيسية للمتابعة على الصعيد القطري للخطة الإنمائية العالمية، كما أنه يشمل تنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة واتفاقياتها وإعلاناتها. وتشمل أهداف إطار التقييم القطري المشترك، ضمن جملة أمور، وضع تفاصيل المعلومات المتعلقة بحالة المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة وتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة وإعلاناتها. ويحدد إطار التقييم القطري المشترك المؤشرات المتصلة بالأهداف والمقاصد الإنمائية المحددة في خطط العمل.

٧٤ - ولما كانت اليونيسيف من الأطراف الأصلية المنظمة للمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، فإنها لا تزال تضطلع بدور رائد في منتدى التعليم للجميع، الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتقوم حاليا اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي بقيادة جهد دولي كبير لتقييم برنامج توفير التعليم للجميع لاستعراضه في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك تقديم الدعم للحكومات والمؤتمرات الإقليمية. وعلى الصعيد العالمي، تسهم اليونيسيف في التقييم الذي سيجري في عام ٢٠٠٠ لبرنامج توفير التعليم للجميع من خلال دورها الرائد في ثلاث دراسات مواضيعية رئيسية، هي: تنمية القدرات في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم البنات، وتوفير الخدمات التعليمية للفئات المستبعدة.

٧٥ - وفيما يتعلق بقرار اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى، انضمت اليونيسيف إلى شركائها في منظومة الأمم المتحدة وخارجها لإعداد سلسلة من التقارير والمقترحات لتقديمها إلى المحافظ الحكومية الدولية لاتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وتعمل اليونيسيف بمثابة الوكالة الرائدة في الإبلاغ عن المبادرة ٢٠/٢٠، حيث تعمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات المعنية بالأمر. وتشارك اليونيسيف بنشاط في إعداد العديد من الورقات الأخرى التي تتناول، ضمن جملة أمور: التقدم المحرز في ميدان التعليم منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، والتقدم المحرز في تعميم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية، والتقدم المحرز في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والاستراتيجيات الموضوعية لتحقيق هذا الهدف.

٧٦ - وشاركت اليونيسيف بنشاط في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك في منتدى المنظمات غير الحكومية في لاهاي، وفي أعمال اللجان التحضيرية التي أدت إلى الاستعراض الذي تم في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لنتائج المؤتمر بعد خمس سنوات من انعقاده. وقد أعلن المجلس التنفيذي مرارا (في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨) التزام اليونيسيف بتنفيذ برنامج عمل القاهرة في المجالات الثلاثة التالية: حقوق المرأة والطفلة، وتوفير التعليم للبنات. وصحة المرأة. ومع ذلك، جرى توسيع نطاق البرامج القطرية لتشمل ما يلي:

(أ) خفض معدلات وفيات الأمهات من خلال تعزيز خدمات الرعاية الأساسية في مجال التوليد؛ والإعلام والتعليم والاتصال؛ وأنشطة الدعوة؛ والدعم القائم على أساس المجتمع المحلي؛

(ب) تعميم التعليم بالنسبة للبنات، حيث يعتبر الحصول على التعليم أساسا للوفاء بحقوق البنات والنساء؛

(ج) القضاء على العنف ضد المرأة والطفلة من خلال محاربة الممارسات التقليدية الضارة، مثل الزواج المبكر وختان الإناث، التي تترتب عليها عواقب خطيرة على صحة البنات الصغيرات؛

(د) البرامج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي ترمي إلى التقليل من حالات انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وتشجيع الإقبال على التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية؛

(هـ) كفالة مشاركة المراهقين والمراهقات، من خلال التوعية بمهارات الحياة وتشجيع الاهتمام بالصحة.

٧٧ - وفي الآونة الأخيرة، وعلى الصعيد العالمي، اشتركت اليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي في إصدار بيان بشأن خفض معدلات وفيات الأمهات. ويوفر البيان إطاراً تنفيذياً للاضطلاع بجهد منسق على الصعيد القطري من خلال آلية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والتخطيط المشترك من قبل الأفرقة المعنية بموضوع صحة الأمهات، على النحو الذي اقترحته مؤخراً لجنة التنسيق المعنية بالصحة، سيساعد في تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويجري إكمال هذه العملية بوضع معايير عامة للخدمات الصحية الملائمة للمرأة، وهو ما كان أحد النتائج التي تمخض عنها اجتماع مشترك عقد في المكسيك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٧٨ - ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود عام ١٩٩٠، قدمت اليونيسيف الدعم الفعال لتنفيذ خطة العمل، بما في ذلك تنظيم استعراض منتصف العقد الذي أجري عام ١٩٩٦. وفي ذلك الوقت، رحبت الجمعية العامة بما أحرزته معظم البلدان من تقدم كبير نحو بلوغ أغلبية الأهداف المحددة لمنتصف العقد.

٧٩ - وفي القرار ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قررت الجمعية العامة أن تعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لاستعراض الإنجازات التي تحققت في نهاية العقد، على أن تضطلع اليونيسيف بمهام أمانة الدورة الاستثنائية. وستسهم اليونيسيف في تلك العملية من خلال مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة المخططة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛ والاستعراضات البرنامجية والمواضيعية الروتينية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتجميع البيانات وتحليلها. وسيقدم الأمين العام تقريراً نهائياً يتضمن تقييماً شاملاً للتقدم المحرز خلال العقد، بما في ذلك الدروس المستفادة، وتحليلاً للعوامل الرئيسية التي تعوق التقدم، ورؤية عامة لما يتبقى من تحديات.

ألف - المشاكل المواجهة والدروس المستفادة

٨٠ - في حين تؤدي المتابعة المنسقة إلى تجميع كافة أنشطة الأمم المتحدة في إطار الهدف الأعم المتمثل في القضاء على الفقر، فإن فعالية التنفيذ وتحقيق أقصى النتائج كثيراً ما يتطلبان معالجة القضايا والمواضيع على مستويات منفصلة. ولذلك، فإن من الضروري متابعة فرادى المؤتمرات، بقيادة وكالة رائدة على الصعيد العالمي - مع عقد أفرقة مواضيعية بشأن القضايا الملائمة على الصعيد القطري. ولكي تكفل هذه العملية بالنجاح، لا بد وأن تضم جميع الأطراف من أصحاب المصلحة، وبخاصة الحكومات، فضلاً عن وجود وكالة رائدة فعالة. وقد كانت أنجح الأفرقة المواضيعية هي تلك التي تمت في ظل قيادة وكالة تمتلك القدرة المتخصصة والمزايا الفنية النسبية في المجال المعني، وفي وجود قادة للأفرقة ممن يملكون المعرفة ويتحلون بروح الالتزام ويتمتعون بمهارات القيادة. ويمكن لهذا النهج أن يربط بصورة فعالة بين التنمية على الصعيد المحلي وبين السياسات والإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي.

٨١ - ويجب على الأفرقة القطرية أن تتجنب تكاثر الأفرقة المواضيعية وأن تستعرض نطاق عملها بصورة دورية. وفي حين توفر الأفرقة المواضيعية العنصر المشترك بين القطاعات، فإن اضطلاع وكالة

متخصصة بالدور القيادي بالنسبة لفرادى المؤتمرات يتسم هو الآخر بالأهمية في توفير المهارات المتخصصة والمزايا النسبية فيما يتعلق بمعالجة القضايا. وقد ثبت أن وضع مجموعة متسقة من المؤشرات من خلال عملية التقييم القطري المشترك ينطوي على قيمة عظمى في التمكين من إجراء متابعة منسقة وتقييم ذي معنى للتقدم المحرز.

٨٢ - ويجب أن تضطلع الحكومات بدور قيادي في متابعة المؤتمرات. فالمؤتمرات والإعلانات الدولية، فضلا عن المبادئ التوجيهية والأطر التخطيطية للمتابعة، يجري إعدادها بصورة مركزية. وبالتالي، لا بد وأن يعمل الفريق القطري والحكومة على نحو وثيق لضمان البعد القطري في عملية التنفيذ.

٨٣ - والمتابعة الناجحة للمجموعة المتنوعة من المؤتمرات العالمية تتطلب توفر الدعم السياسي اللائم. فالدعم المالي، بوجه خاص، نادرا ما كان في مستوى التوقعات التي تتمخض عنها المؤتمرات، ولا في مستوى الدرجة اللازمة من إمكان الاعتماد عليها والتنبؤ بها على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، تعد المبادرة ٢٠/٢٠ والمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تربط على نحو مباشر بين التخفيف من عبء الديون والحد من الفقر، من التطورات الإيجابية للغاية التي تمت مؤخرا.

باء - التوصيات

٨٤ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يحيط علما بالتقدم المحرز في كل من المتابعة المتكاملة للمؤتمرات والمتابعة المنسقة لكل مؤتمر على حدة تحت إشراف الوكالة الرئيسية المناسبة؛

(ب) يعيد التأكيد على ضرورة ربط متابعة فرادى المؤتمرات بالمتابعة المتكاملة لجميع المؤتمرات، مع أخذ النهج القائم على الحقوق في الحسبان تماما؛

(ج) يعيد تأكيد الاستفادة من الأفرقة المواضيعية، أخذا في الحسبان ضرورة معالجة المواضيع المشتركة بين القطاعات وضرورة الدور القيادي القائم على المهارات الفنية والمزايا النسبية؛

(د) يدعو الحكومات الى توفير القيادة في عملية متابعة المؤتمرات، كما يدعو كافة الأطراف من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المانحون الثنائيون ومؤسسات بريتون وودز، إلى المشاركة بنشاط في هذه العملية؛

(هـ) يدعو إلى أن تأخذ التقارير السنوية لفرادى الوكالات، وكذلك تقارير المنسقين المقيمين، في حساباتها تماما أدوار كل منها في عملية متابعة المؤتمرات؛

(و) يعيد تأكيد أهمية رصد تحقيق جميع أهداف المؤتمرات؛

(ز) يدعو الدول الأعضاء إلى توفير الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لخطط عمل المؤتمرات ولأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال آليات مبتكرة مثل المبادرة ٢٠/٢٠ والمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(ح) يدعو الدول الأعضاء إلى أن تشارك بنشاط في عمليات الاستعراض المنتظمة لإنجازات المؤتمرات العالمية، وكذلك في جميع جوانب العملية التحضيرية لتلك الاستعراضات.

ثالثا - المساعدات الإنسانية ومساعدات الإغاثة المقدمة في حالات الكوارث

٨٥ - هناك الآن أكثر من ٥٠ بلدا من البلدان المشمولة بالبرامج تواجه شكلا ما من أشكال الأزمات وتحتاج إلى مساعدات إنسانية ومساعدات للإغاثة في حالات الكوارث. كما أن الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال تمتد أيضا إلى الميدان السياسي. فعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا عن المحافل الحكومية الدولية، تدعو اليونيسيف إلى الاعتراف بالأطفال كأولوية واضحة في عمليات السلام. وفي جلسة الإحاطة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، اقترحت اليونيسيف خطة عالمية للسلام والأمن من أجل الأطفال. وهذه المجموعة من التوصيات، التي تستند إلى خطة اليونيسيف السابقة لمكافحة الحروب وإلى دراسة غراسا ماشيل، تتناول القضايا التالية: استخدام الأطفال كجنود؛ وتوفير الحماية لمقدمي المساعدات الإنسانية والعاملين في الميدان الإنساني؛ والعمل الإنساني المتعلق بالألغام وحماية الأطفال من آثار الجزاءات؛ وإشراك الأطفال في مبادرات بناء السلام؛ ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ترتكب ضد الأطفال؛ والإنذار المبكر والإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تركز اليونيسيف على الربط بين الانتشار المفرط للأسلحة الصغيرة واستخدام الأطفال كجنود.

٨٦ - وتلتزم اليونيسيف، في كل ما تبذله من جهود، بالتوصل إلى استراتيجيات مشتركة لا تقتصر على العواقب الإنسانية لحالات الطوارئ، بل وتتصدى أيضا لأسبابها الجذرية وحلولها. وتؤكد اليونيسيف على ضرورة اتباع نهج موحد شامل يجمع بين أهداف الإغاثة الإنسانية والأهداف الإنمائية طويلة الأجل - وهو ما ينعكس الآن في عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات.

٨٧ - ولعبت اليونيسيف، باعتبارها مركز التنسيق في الأمم المتحدة للتوعية بالألغام، دورا قياديا في وضع المبادئ التوجيهية الدولية للتوعية بالألغام والعتاد الحربي الذي لم ينفجر، التي نشرت في أوائل عام ١٩٩٩. كما تبذل، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، جهودا لتطوير نماذج تدريبية محددة ولتوفير الدعم التقني لعملية بناء القدرات، فضلا عن الجهود المبذولة في مجال الدعوة في البلدان والمناطق. ففي كوسوفو، بدأت بسرعة برامج التوعية بالألغام، مما يوفر أساسا قيما للتوسع في أنشطة التوعية بالألغام في المناطق الأخرى.

٨٨ - وفي معالجة المسائل المتصلة بالمشردين داخليا والمنظور الجنساني، اضطلعت اليونيسيف، بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، بقيادة عملية مشتركة بين الوكالات لتطوير مواد تدريبية تتضمن ممارسات ميدانية، مع التأكيد على البعد المتعلق بالمنظور الجنساني. كما استضافت اليونيسيف حلقة تشاور بشأن الأبعاد المتعلقة بالفروق بين الجنسين في أعمال التشريد الداخلي، ضمت وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية والخبراء، لتقديم مساهمات في المواد التدريبية، وتشارك اليونيسيف مع برنامج الأغذية العالمي في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بنوع الجنس والمساعدات الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي يتولى مسؤولية إعداد بيان بالسياسة العامة لإدماج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في عمليات المساعدات الإنسانية، وهو البيان الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجزء من الاستنتاجات المتفق عليها. كذلك، تعاونت اليونيسيف مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إدماج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال ومراعاة الفروق بين الجنسين في أنشطتها، من خلال توفير الدعم التقني في تدريب المسؤولين العسكريين وموظفي حفظ السلام. وتم توسيع قاعدة بيانات عالمية بشأن المشردين داخليا، وذلك بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

٨٩ - واستمرت اليونيسيف في زيادة مرونة صندوقها الخاص ببرنامج الطوارئ لضمان السرعة في صرف الأموال للبلدان في حالات الطوارئ أو في أعقاب الكوارث الطبيعية. وقد مكنت هذه الأموال اليونيسيف من بدء إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الماسة عند الأطفال والنساء للحماية والبقاء على قيد الحياة في حالات الطوارئ، كالتي شهدتها تركيا وتيمور الشرقية وكوسوفو.

٩٠ - ونظرا لزيادة تواتر الكوارث الطبيعية في العالم وما تسببه من دمار، شرعت اليونيسيف في جهود مشترك بين الوكالات لدراسة سبل تعزيز تأهب منظومة الأمم المتحدة جماعيا للكوارث الطبيعية ومواجهتها. وكجزء من جهود زيادة تأهب اليونيسيف وزيادة التأهب المشترك بين الوكالات للاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ، بدأت اليونيسيف عملية مشتركة بين الوكالات لوضع نهج موحد للتخطيط للطوارئ.

٩١ - وتأميننا لحقوق الطفل في البقاء على قيد الحياة والنمو والحماية والمشاركة، وضعت اليونيسيف أثناء أزمة كوسوفو مفهوم "الحيز المراعي لاحتياجات الطفل" الذي ينطوي على توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المتعاضدة للطفل والأم. ويشمل هذا المفهوم توفير خدمات أساسية متكاملة، كإعارة الطفل، ومدارس الحضانه والمدارس الابتدائية، والأنشطة الترويحية، والمشورة النفسية - الاجتماعية والصحية، والتعليم الأساسي في مجال الصحة والتغذية. واستخدم هذا المفهوم منذ ذلك الحين كنموذج في عمليات التدخل في أعقاب الزلزال في تركيا والأزمة في تيمور الشرقية.

٩٢ - وسلم على نطاق واسع بأن التعليم عنصر أساسي في الاستجابة في حالات الطوارئ ويوفر، فضلا عن ذلك، إطارا للدعم النفسي الاجتماعي. وتوفر إعادة إتاحة الفرص التعليمية وسيلة هامة للانتقال من الإغاثة العاجلة إلى إعادة التأهيل والتنمية الطويلة الأجل. وتعاون اليونيسيف حاليا تعاونا وثيقا مع مفوضية

الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسكو في مجال التعليم في حالات الطوارئ على وضع إطار موحد للسياسة العامة.

٩٣ - وواصلت اليونيسيف تعزيز قدراتها التنظيمية وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية في معرض جعل استجابتها في حالات الطوارئ أكثر اتساقا وفعالية. وتركز الالتزامات الأساسية للمنظمة على ما يلي: وضع نهاية لاشتراك الأطفال بشكل مباشر في الصراعات المسلحة؛ والحد من سرعة تأثر الأطفال المعرضين والتخفيف من أثر الصراع على الأطفال؛ وتوفير المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة فعالة للأطفال في الأزمات؛ والحد من الإصابة الناجمة عن الألغام بين الأطفال، من خلال تشجيع التصديق العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومن خلال التعجيل ببرامج التوعية بالألغام. وقدمت إدارة التنمية الدولية تمويلا تكميليا سخيا لتنفيذ هذه الأنشطة خلال السنوات الثلاث القادمة، عن طريق تعزيز استجابة اليونيسيف الإنسانية لصالح النساء والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية.

٩٤ - وأصبح إنشاء الشراكات من المجالات التي تحظى بأولوية عليا في الأعمال الإنسانية. وأصبحت الشراكة الميدانية بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي نموذجا للتعاون الإنساني فيما بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة. ونظرا لتعدد الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية، فإن النهج التعاوني هو الوسيلة الوحيدة لتوفير الحماية الفعالة للنساء والأطفال المشردين وللسكان المدنيين بوجه عام. وتستطيع اليونيسيف، بفضل إقامة روابط متينة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبفضل آلياتها الإجرائية ذات الصلة، تحفيز أعمال الأمم المتحدة في مختلف المجالات المتصلة مباشرة بحماية الأطفال في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة إليهم. ولا تزال اليونيسيف تقدم الدعم أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح من خلال الإحاطات على المستوى القطري، والدعوة المشتركة والدعم السوقي أثناء إضطلاله بمهام ميدانية.

٩٥ - ومما يثير القلق بوجه خاص تقلص الاحترام لموظفي المساعدة الإنسانية. وأصبح موظفو الأمم المتحدة يعملون في ظروف محفوفة بالخطر المتزايد على أمنهم الشخصي، تتراوح من التعرض للمضايقة إلى التعرض للقتل. وما زالت الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية للموظفين، فقد وفرت اليونيسيف تدريبا إضافيا ومعدات إضافية لتمكين الموظفين من التغلب على حالة انعدام القانون والعنف السائدة في مواقع الأزمات. وقد بذلت اليونيسيف الكثير من الجهد والمال في هذا المجال بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وأصبح مركز اليونيسيف للعمليات، الذي يقدم الدعم الفوري إلى موظفي اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، يعمل الآن ليلا نهارا. كما تستكشف اليونيسيف حاليا إمكانية القيام بمشاريع مشتركة، كالتشغيل المشترك لمعدات الاتصالات في تيمور الشرقية وكوسوفو وغرب أفريقيا.

٩٦ - وترتب على التعاون بين الوكالات في مجال الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإغاثة في حالات الكوارث الجمع بين عناصر منظومة الأمم المتحدة العديدة المختلفة، الإنمائية منها والإنسانية والسياسية فضلا عن

عنصر حفظ السلام. وتيسر هذا التعاون بفضل الاجتماعات المشتركة بين اللجان التنفيذية للسلام والأمن والأنشطة الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٧ - وتسعى اليونيسيف في تعاونها مع إدارة عمليات حفظ السلام إلى ضمان إدراج احتياجات الطفل بصورة منهجية في جميع عمليات الأمم المتحدة الميدانية التي تعزز السلم أو تنفذ اتفاقات السلام أو تفض الصراعات. وقد قدمت العمليتان المضطلع بهما بإذن من مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون أول دراستين لحالتين إفراديتين لاستكشاف هذه الإمكانيات. وتعاونت اليونيسيف في إدراج مسألة حماية الطفل ومسألة المنظور الجنساني في بعثات الأمم المتحدة الميدانية، من خلال تقديم الدعم التقني في تدريب مسؤولي حفظ السلام العسكريين والمدنيين.

٩٨ - وكان هناك تركيز كبير على اتباع نهج مترابط إزاء الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية. وعملت اليونيسيف بهمة في إعداد مبادئ توجيهية عامة للنهج الإطاري الاستراتيجي. وتعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الآن على ضمان وجود روابط بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وعملية النداءات الشاملة. وتراعي المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية الروابط بين الإغاثة والتنمية، وتنطبق الحالة الإنمائية الخاصة على عدد من البلدان المشمولة بخطة بدء التنفيذ.

ألف - التوصيات

٩٩ - قد يرغب المجلس في أن:

(أ) يدعو الحكومات إلى بذل كل ما في وسعها لحماية موظفي الأمم المتحدة واحترام الامتيازات والحصانات المكفولة بموجب القانون الدولي؛

(ب) يشجع على عقد المزيد من الاجتماعات المشتركة بين اللجان التنفيذية؛

(ج) يعيد تأكيد ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لحماية الطفل في جميع جهود تعزيز السلم وتنفيذ اتفاقات السلام وفض الصراعات.
